Mona maghraby

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات

قسم التوثيق الإلكتروني

Mona maghraby

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

Mona maghraby

بعض الوثائق الأصلية تالفة
وبالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B١٨٤٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القاهرة
كلية التخطيط الإقليمى و العمرانى
قسم التنمية الاقليمية

مناهج وآليات إدارة التنمية العمرانية

حالة إقليم جنوب الصعيد

رسالة مقدمة للحصول على درجة
دكتوراه الفلسفة فى التخطيط الاقليمى

اعداد

مهندس / عبد الفضيل اسماعيل عبد الفضيل

إشراف

الاستاذ الدكتور المهندس / محمد طاهر الصادق

استاذ التخطيط الإقليمى
وعميد كلية التخطيط الإقليمى و العمرانى سابقاً

الاستاذ الدكتور/ خديجة عبدالرحمن عطية

رئيس قسم التنمية الاقليمية

٥٥

يناير ٢٠٠٢

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

هود (٨٨)

ملخص البحث :

يتلخص الهدف الرئيسي للبحث في صياغة منهج علمي يمكن تطبيقه في إقليم جنوب الصعيد يعتمد على القياس لإدارة التنمية العمرانية بالإقليم ؛ حتى لا تعتمد إدارة التنمية العمرانية على معايير نسبية تختلف باختلاف الخبرة العملية للقائم بالتنمية ، و بالتالي يكون قرار التنمية العمرانية تحت ظروف عدم التأكيد و المخاطرة . إلى جانب مجموعة من الأهداف الثانوية التي تدعم الهدف الرئيسي و هو تعميق بعض مفاهيم التنمية العمرانية و الإدارة العمرانية و الآليات و مقومات الأداء اللازمة لتحقيقها كواقع في إقليم جنوب الصعيد .

و لقد عرض البحث فرضية أساسية مؤداها أنه بالرغم من أن مصر تزخر بالعديد من تجارب التنمية العمرانية (الحضرية – الريفية) إلا أنها لم تصل إلى النتيجة المرجوة مما يؤكد أن إدارة التنمية العمرانية في مصر **إشكالية كلية حية** ، يتطلب تناولها منهجاً إنسانياً متكاملاً يحقق التواصل و فاعلية الاتصال الرأسي و الأفقي .

و على هذا انقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية أفرد لكل منها باباً خاصاً على النحو التالي

الباب الأول :

يناقش المفاهيم الأساسية للتنمية العمرانية و الإدارة العمرانية من خلال ؛ التحديد الواضح لمفاهيم التنمية العمرانية ، مفاهيم الإدارة العمرانية . تحديد الآليات المثلى للتعامل مع المكونات المورفولوجية لعناصر الإدارة العمرانية ، ثم بحث الطبيعة الحية للأداء العمراني من خلال دراسة و تحليل مقومات أداء التنمية العمرانية و الربط بين الأداء العمراني و الأداء البدني في الإنسان .

و قد ناقش هذا الجزء من البحث تحديد ماهية التنمية العمرانية و التي تختلف عن النمو العمراني في الطبيعة المادية و الذات المعنوية ، ثم دراسة و تحليل المحددات المادية في التنمية العمرانية و التي تمثل الأسباب المباشرة و العلل القريبة التي تؤدي إلى وصول التنمية إلى الحالة الراهنة ، المحددات المعنوية للتنمية العمرانية و التي تمثل الأسباب غير المباشرة و العلل البعيدة التي تؤدي إلى وصول التنمية العمرانية للحالة الراهنة ، ثم وصل الباحث إلى أن مخرج التنمية يتسع مجاله الفيزيائي ليشمل العديد من المجالات (العمرانية – الاجتماعية – الاقتصادية – البيئية) مما يتطلب استخدام جميع أنواع التقويم و القياس بغرض التعرف على مواطن الضعف و مواطن القوة في مجالات التنمية . ثم انتقل الباحث إلى تناول مفاهيم الإدارة العمرانية من خلال دراسة و تحليل الخصائص المورفولوجية لها ؛ حيث ترتبط الإدارة العمرانية بكل من الإدارة السياسية و الإدارة العامة و إدارة المشروعات و إدارة منظمات المشاركة العامة ، و عناصرها (المباشرة – غير المباشرة) ، ثم نماذجها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و اليابان و الاتحاد السوفيتي ، و أخيراً تحديد ضوابط الإدارة العمرانية و الأسس التي تقوم عليها هذه الإدارة و توقيت إعادة النظر فيها .

ثم تناول البحث الآليات المثلى للتعامل مع المكونات المورفولوجية للإدارة العمرانية حيث أثبت أن الشورى هي الآلية المثلى للتعامل مع الإدارة السياسية ، و أن آلية المساءلة العامة النشطة هي المثلى للتعامل مع الإدارة العامة ، و أن آلية ديناميكيات السوق هي الآلية المثلى للتعامل مع إدارة المشروعات ، و أن آلية التفاعلات الاجتماعية النشطة هي المثلى للتعامل مع إدارة منظمات المشاركة العامة . ثم انتقل البحث إلى الطبيعة الحية للإدارة العمرانية ؛ حيث أثبت أنها تتفق إلى حد كبير مع الأداء البدني للإنسان و الذي تتكون عناصره من المرونة ، التوافق و التوازن ، الدقة و زمن رد الفعل ، القدرة .

الباب الثاني :

يناقش الباب الثاني مناهج التجربة المصرية في التنمية العمرانية من خلال ثلاثة مستويات تخطيطية هم المستوى القومي ، و المستوى الإقليمي ، و المستوى المحلي . ثم تحليل هذه التجربة من خلال العلاقات المحيطة بالتنمية العمرانية ، ثم تحليل التفاعلات الداخلية لكل مستوى تخطيطي بغرض الوصول إلى الإيجابيات التي يجب تفعيلها في التجربة المصرية ؛ و السلبيات التي يجب تلافيها . و لدراسة التجربة المصرية على المستوى القومي تم تحليل خريطة التنمية و التعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧ . و لدراسة التجربة المصرية على المستوى الإقليمي تم تحليل ثلاث دراسات أساسية هي إقليم القاهرة الكبرى – تخطيط التنمية الحضرية حتى عام ٢٠٠٠ (التخطيط الهيكلي١٩٨٢) ، إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا (١٩٩٢) ، و إستراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد (١٩٩٤) ، حيث أثبتت التحليلات تواضع النجاح لهذه الدراسات على المستويات الثلاثة . أما في التجربة المصرية على المستوى المحلي ؛ فقد تم تحليل كل من تجربة المدن القائمة ، و تجربة القرى القائمة ، و تجربة المجتمعات العمرانية الجديدة ، و تجربة المجتمعات الريفية المستحدثة ، و لقد أوضحت التحليلات المحاور الفكرية لكل تجربة
و انعكاساتها على التجربة المصرية .

الباب الثالث :

يناقش الباب الثالث صياغة خمسة مناهج لكل حالة من حالات التنمية العمرانية (المشاركة العامة – التخطيط – التنفيذ – الإدارة – التمويل) من خلال العلاقات المحيطة بالتنمية العمرانية في إقليم جنوب الصعيد ، حيث تم في كل حالة صياغة منهج التنمية العمرانية في الإقليم على ثلاث مراحل أولها تحليل محدات الوضع القائم ، ثم تحديد الإطار الفكري للمنهج المقترح ، و أخيراً اختبار آليات و مقومات الأداء بالمنهج .

المرحلة الأولى ، و فيها تم تحليل المحدات في كل حالة فتبين أنها تتمثل في أربع محدات أساسية أولها المحدات المفهومية ؛ و التي تتمثل في عدم وضوح المفهوم لدى متخذ القرار و لدى متلقي التنمية ، و ثانيها المحدات التنفيذية (المشاركة – التخطيطية – التنفيذية – الإدارية – التمويلية) ، و ثالثها المحدات المؤسسية و التي تتمثل في وجود المؤسسات اللازمة للتنمية لكل نشاط ، و مدى فاعليتها (كماً و نوعاً) ، و رابعها المحدات التنظيمية ؛ و التي تبحث في العلاقات التنظيمية الأفقية و الرأسية و الوظيفية و الاستشارية و غير الرسمية بين القائم بالنشاط و العناصر ذات الصلة بالحالة التنموية .

أما **المرحلة الثانية** من المنهج فهي الإطار الفكري للمنهج ؛ حيث يتكون من ثلاثة محاور فكرية

المحور الأول : الإطار الفلسفي

و فيه يتم صياغة و تحليل الإطار العام و تحليل العلاقات المحيطة و تحديد خصائص بيئتها على النحو التالي

١- المرئيات

و فيها يتم تحديد و صياغة المشكلة Problem Identification التي يجمع عليها كل الناس (كما يشير دنهارت) حتى يمكن ترجمة مجهودات و أنشطة كل أفراد المجتمع (حكومة – شعب) لخدمة كافة أنشطة المجتمع .[1]

---

[1] Baross ; Pal . Action Planing I.H.S. Working Paper , Rotterdam . The Netherland . 1991 . P. 19 - 26 .

٢- التحليل الشبكي المنطقي

و فيها يتم التحليل المنطقي لمجموعات العناصر الداخلة في النشاط (مشاركة عامة - تخطيط - تنفيذ - إدارة - تمويل) ؛ بغرض الوقوف على التفاعلات الداخلية و نتائجها في النشاط .

٣- صياغة الأهداف

و تكون الأهداف محصلة لثلاثة عوامل رئيسية هي الاحتياجات (عامة - خاصة) ، الإمكانيات (مادية - بشرية) ، المشاكل (اجتماعية - مادية) . و قد حاول المنهج أن تحقق صياغة الأهداف المعايير التالية (إن أمكن) في كل حالة .[٢]

أ - أن يكون الهدف محدداً للتوقيت و المدة الزمنية التي يتحقق فيها .

ب- أن يكون الهدف محدداً للمكان و الفئة المجتمعية المستهدف خدمتها .

ج- أن يكون الهدف قابل للقياس كمياً (بالأرقام) .

د - أن يكون موضوع الهدف من الممكن تحقيقه في المدة الزمنية المحددة له.

هـ- أن يكون موضوع الهدف غير متعارض مع اهتمامات سكان الإقليم .

و- أن يكون الهدف من شأنه تحقيق فائدة أو خدمة عامة .

المحور الثاني : الإطار المنهجي

و فيها يتم تحويل الإرهاصات الفكرية إلى واقع من خلال

١- الآليات

و هي الوسائل المنهجية التي يمكن اتباعها لتحقيق أهداف التنمية ، و هي تختلف من نشاط لآخر (مشاركة عامة - تخطيط - تنفيذ - إدارة - تمويل) .

٢- الهيكل المؤسسي

و هي العناصر التي تقوم بالربط بين المنسقون و الإدارة و لتحقيق أهداف التنمية من خلال التفاعل الإيجابي بين جميع الأنشطة .

المحور الثالث : عوامل التنمية

و هي الأشخاص أو المجموعات القادرة على الاضطلاع بمهمة التنمية ، و التي تشمل العناصر الممثلة للطبقات الاجتماعية ، السلطة ، الهياكل الوظيفية ، الاتجاهات الفكرية و التاريخية .

و تختلف طبيعة دور عوامل التنمية (مباشر - غير مباشر) طبقاً لنوعية النشاط . و مدى تأثير عوامل التنمية على تفاعلات النشاط .

المرحلة الثالثة ، تم فيها اختبار مدى فاعلية الآليات المقترحة و مقومات الأداء مقابل العلاقات التفاعلية الأربع و هي

- علاقة منطقية .
- علاقة غير محددة .
- علاقة ظهرت نتائجها الإيجابية بإعمال الآلية / مقوم الأداء .
- علاقة ظهرت نتائجها السلبية لفقد الآلية / مقوم الأداء .

و لقد أثبت الاختبار في حالات التنمية الخمس نجاح الآليات و مقومات الأداء المقترحة في البحث .

---

[٢] Davidson , Forbs , Integrated Action Planing , I.H.S. Rotterdam , The Netherland , 1992 . P2 .

٦- خبرات الحاسب الآلي

استخدام الحاسب الآلي في تخطيط و إدارة المشروعات (برنامج بريمافيرا Primavera – نظم المعلومات الجغرافية GIS) .

٧- الأنواط و الميداليات

- ميدالية الخدمة الطويلة و القدوة الحسنة — السيد رئيس الجمهورية
- نوط الواجب العسكري من الطبقة الأولى — السيد رئيس الجمهورية

٨- الشهادات المهنية

استشاري تصميم و تخطيط و تنفيذ مشروعات كبرى — نقابة المهندسين

٩- الحالة الاجتماعية

متزوج و له ثلاثة أولاد

المقدمة

تشمل المقدمة على فكرة اختيار مجال الدراسة ، و تفسير للمشكلة و ظواهرها ، و أهداف و أهمية نتائج البحث ، و المنهج المقترح للدراسة .

١- أهمية و أسباب اختيار مجال البحث

تشير الدراسات التي تناولت المعمور المصري على مدى العقود الأخيرة إلى وجود العديد من الظواهر السلبية في العمران الحضري و الريفي على مستوى المجتمعات الجديدة و القائمة على السواء ، بالرغم من الرصيد الهائل الذي تتمتع به مصر عبر آلاف السنين في المجال العمراني حتى أصبحت تمتلك ثلث الموروث العالمي من الآثار ، فضلا عن توافر كوادر مهنية ذات مستوى عالي شكلت بنزوحها إلي البلاد العربية نهضة عمرانية كبيرة بها .

و عند التأمل في الأسباب الحقيقية المعنوية و المادية التي تشكل العلل البعيدة و القريبة لهذه الظواهر السلبية ، يتبادر إلى الذهن مجموعة من المرجعيات التي قد تكون سببا في هذه الظواهر السلبية ، منها العوامل السياسية و الإيديولوجية و ما تعرضت له مصر من تعدد التوجهات عبر فترة غير طويلة من الزمن ، أو عوامل اقتصادية و ما تعرضت له مصر من ضغوط اقتصادية ، أو ضغوط عالمية أسفرت عن أربعة حروب خلال خمسة و عشرون عاما ، أم أن هذه الظواهر السلبية ترجع إلى عوامل تشريعية و سيكولوجية و بيئية .

و لكن يبرز إلي الواقع بالرغم من كل هذه الحقائق و تأثيراتها ، أن المرجعية الأساسية لجميع هذه الظواهر السلبية هي في غياب المنهج العمراني الشامل المناسب للواقع المصري و الذي يحتوي على الجانب المعنوي الذي يوفر الأهداف و الضوابط و مقترحات التطوير ، و الجانب المادي الذي يحقق المشاركة المكثفة و المتناغمة بين جميع الأجهزة الحكومية و الشعبية ، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الخارجية و الداخلية . حيث ثبت بما لا يقبل الشك أهمية المنهج عبر التاريخ ، ففي الحضارة المصرية القديمة نتج عن إتباع المنهج التكوين و التشكيل الحضاري و السياسي للتاريخ و الحضارة الفرعونية زهاء ثلاثة آلاف سنة [١] ، و في بلاد ما بين النهرين ظهر أهمية المنهج فيما أستنه حمورابي من القوانين و الشرائع ما جعلت من دولة بابل أحسن إمبراطورية منظمة في العالم القديم [٢] ، أما في الحضارة اليونانية فلقد تسبب المنهج الاستقرائي و الاستنباطي الذي انتهجه الفلاسفة في تحرير العقل البشري [٣] ، أما الحضارة الإسلامية و التي يتلخص منهجها في **العقيدة ، العبادات ، المعاملات ، الأخلاق** ، فلقد ساد المسلمون العالم بحضارتهم لمدة تقرب من الألف عام .

و من خلال أهمية إتباع منهج محدد بصورة علمية كما ظهر عبر التاريخ القديم و الحديث و المعاصر و ظهور إشكالية تنمية عمرانية حقيقية تتمثل في ، الاختلال الإقليمي و الجغرافي في توزيع السكان ، و تعثر سياسة المدن الجديدة ، و الهجرة الريفية الحضرية ، و تلوث البيئة العمرانية .

كان اختيار فكرة البحث كمحاولة لإعداد منهج علمي مناسب للبيئة المصرية يحدد آليات إدارة التنمية العمرانية على المستوى القومي و المستويات الإقليمية .

---

(١) أحمد أمين سليم ، دراسة تاريخية للحضارة المصرية القديمة أثناء عصر الأسرتين الأولى و الثانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص٧-١٢ .

(٢) هندريك فان لون (دكتور) ، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد ، أحمد الشنتناوي ، قصة الجنس البشري ، الجزء الأول ، مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ .

(٣) ول و إيريل ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الأول من المجلد الثاني (حياة اليونان) ، ترجمة محمد بدران ، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٣ .

٢- الإشكالية و ظواهرها

يرتبط مفهوم الإشكال بالحالات التي نجد أنفسنا فيها مواجهين بعدة احتمالات لمعالجة موضوع معين دون أن يكون في حوزتنا أي مؤشر واضح لما يجب اختياره من بين هذه الاحتمالات .[١]

و التنمية العمرانية في جمهورية مصر العربية و المتمثلة في **التنمية الريفية** للمجتمعات الجديدة أو لما هو قائم من ريف ، و **التنمية الحضرية** للمدن الجديدة أو لما هو قائم من مدن ، والتي تمت خلال فترات زمنية متباينة قد ظهر بها ملامح الإشكالية علي النحو التالي

على الصعيد النظري العلمي ، تفاقمت إشكالية التنمية العمرانية بالرغم من تطبيق العديد من المداخل و المدارس الناجحة لحلها .

على الصعيد النظري الفلسفي ، ظهر تناقض غريب بين الحالة السكنية و السكانية للمدن الجديدة حيث في بعضها مساكن بلا سكان و الأخرى سكان بلا مساكن ، مع وجود تكدس بشري و سكني بالمدن الكبرى و القاهرة .

على الصعيد العملي ، فلقد ظهر في التجمعات الريفية الجديدة العديد من المشاكل التي تتعلق بالموقع و البيئة و مشاكل تتعلق بالأراضي الزراعية و الإنتاج الزراعي كما ظهر العديد من المشاكل الاجتماعية و الخدمية ، أما علي مستوي التجمعات الريفية القائمة فلقد ظهر مشكلة الهجرة و ضعف الإمكانيات و الاستثمارات و تردي الحالة السكنية ، أما علي مستوي التجمعات الحضرية الجديدة فلقد كان النجاح محدود للغاية بالنسبة لما أنفق من استثمارات و لما هو مستهدف لها ، أما التجمعات الحضرية القائمة فتعاني من العشوائيات و ضعف الخدمات و المرافق .

و في كل الحالات السابقة لا يوجد مؤشر واضح لما يجب إتباعه لحل هذه الإشكالية ذات الأبعاد المتعددة

و يمكن تحديد مجموعة من النقاط الأساسية التي تحدد الإشكالية و بعض ظواهرها و هي علي النحو التالي

أ - مشكلات التنمية العمرانية للتجمعات الريفية الجديدة

(١) مشكلات تتعلق بالموقع والبيئة .

(٢) مشكلات تتعلق بالأراضي الزراعية .

(٣) مشكلات تتعلق بالنشاط الإنتاجي الزراعي .

(٤) مشكلات تنظيمية وإدارية .

(٥) مشكلات تتعلق بالحالة الاجتماعية والسياسية والسكنية والمعيشية وانخفاض الدخل .

(٦) مشكلات تتعلق بتوفير الخدمات .

ب- مشاكل التنمية الريفية للتجمعات القائمة

(١) مشاكل عمرانية .

(٢) مشاكل اجتماعية و مؤسسية .

(٣) مشاكل اقتصادية .

(٤) مشاكل بيئية .

ج- مشاكل التنمية الحضرية للمدن الجديدة

(١) غياب البعدين القومي و الإقليمي في سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة .

---

(١) الموسوعة الفلسفية العربية ، المجلد الأول (الاصطلاحات و المفاهيم) ، معهد الإنماء العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٧٤ .

(٢) النجاح المحدود لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة في جذب السكان يوضحه المقارنة بين النتائج المستهدفة للمدن الجديدة و نتائج التعداد العام للسكان و المنشآت و الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء .

(٣) عجز واضح في نظام شامل للمعلومات يمكن الإدارة و الجمهور من متابعة مستمرة للإنجازات و التطور في تلك المجتمعات .

(٤) شكوى العديد من المستثمرين و مطالباتهم بتبسيط الإجراءات ، و تعدد جهات التعامل مع المستثمر ، و عدم التعرف على آرائهم و مطالبهم .

د- مشاكل التنمية الحضرية للمدن القائمة

(١) الاختلال الإقليمي و الجغرافي في توزيع المعمور .

(٢) تلوث البيئة العمرانية .

(٣) فقد الهوية العمرانية .

(٤) التخلف الإداري .

(٥) ضعف المشاركة الشعبية .

٣- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في صياغة منهج علمي لتحديد الآلية أو الآليات اللازمة لإدارة التنمية العمرانية في مصر بغرض

أ - **تفسير الظواهر و العلاقات المحيطة بالتنمية العمرانية** ، بطريقة هادفة ، تراكمية ، تحليلية ، تركيبية ، موضوعية ، إجرائية و ذلك بكشف العلاقات التي تقوم بين هذه الظواهر (اقتصادية ، إدارية ، اجتماعية ، تاريخية ...) و التي يعتبر وجودها مسئولاً و واقع التنمية العمرانية في الفترات المختلفة من العصر الحديث (١٨٨٠ - ١٩٩٦) .

ب-**التنبؤ** ، بمستقبل التنمية العمرانية في مصر عن طريق المعلومات المؤكدة من مصادر الثقة و التعميمات المقبولة بالقدر الذي تسمح به طبيعة الدراسة .

ج-**التحكم** ، في محددات التنمية مع التركيز على محددات التنمية العمرانية ، و ذلك بوضع الضوابط لجميع المتغيرات المؤثرة على التنمية بغرض ضبطها وتوجيهها في المسار المطلوب مع التركيز على مثيرات التنمية.

و لاكتمال هذا المنهج تم دراسة و تحليل بعض الموضوعات الأساسية و التي تدخل ضمن أسس هذا المنهج و هي في نفس الوقت أهداف تكميلية لتحقيق الهدف الرئيسي و هي

أ - تعميق بعض المفاهيم الخاصة بالنمو العمراني و التنمية العمرانية و دراسة و تحليل محدداتها المادية و المعنوية و محاولة تحديد مؤشرا ت تقويم و قياس كل منهما .

ب- تعميق بعض مفاهيم الإدارة العمرانية (خصائصها المورفولوجية ، عناصرها [الوظيفية - التأثيرات] ، نماذج الأدارة العمرانية في بعض الأنظمة ، ضوابطها و متى يتم إعادة النظر في الإدارة الحكومية لها) .

ج-دراسة و تحليل الآليات المثلى المقترحة طبقاً للتركيب المورفولوجي للإدارة العمرانية و الخاصة بالشورى Consultation ، المسائلة العامة النشطة Active Public Accountability ، ديناميكيات السوق Market Dynamics ، و التفاعلات الاجتماعية النشطة Active Social Interaction ، و بيان أهمية كل منهما في مراحل التنمية العمرانية .

د - بحث الطبيعة الحية للإدارة العمرانية و التي تتفق إلى حد كبير مع الأداء البدني للإنسان و الذي تتكون عناصره من المرونة ، التوافق ، التوازن ، الدقة ، زمن رد الفعل ، القدرة .

هـ- دراسة و تحليل مناهج التجربة المصرية في إدارة التنمية العمرانية في كل من المستوى القومي ، المستوى الإقليمي ، والمستوي المحلي .

وذلك من خلال تحليل العلاقات المحيطة بالتنمية العمرانية ، و تحليل إدارة التنمية العمرانية القائمة ، ثم تحليل ما وصلت إليه التجربة المصرية على المستوى القومي و الإقليمي و المحلي .

و - اقتراح المناهج العمرانية و الآليات المناسبة للتنمية لإقليم جنوب الصعيد لكل حالة من حالات التنمية العمرانية (المشاركة العامة ، تخطيط التنمية العمرانية ، تنفيذ التنمية العمرانية ، إدارة التنمية العمرانية ، تمويل التنمية العمرانية) .

٤- فرضية البحث

بالرغم من أن مصر تزخر بالعديد من تجارب التنمية العمرانية (الحضرية - الريفية) ؛ إلا أنها لم تصل إلى النتيجة المرجوة مما يؤكد أن إدارة التنمية العمرانية في مصر **إشكالية كلية حية** ، يتطلب تناولها منهجا إنسانيا متكاملا يحقق التواصل و فاعلية الاتصال الرأسي (قومي - إقليمي - محلي) ، و الاتصال الأفقي (سياسات - برامج - مشروعات) من خلال الانفعال الإيجابي بالمؤثرات الفوقية (عالمية - قومية - إقليمية) ، و التعامل المستمر مع المؤثرات الذاتية (أسلوب تنمية - طبيعة ارتباط - أيكولوجيا) ، و التغلب على المحدات القائمة (مفهومية - تخصصية - مؤسسية - تنظيمية) من خلال ثلاثة محاور فكرية

أولها قيادة تقوم بتنفيذ الجانب الفلسفي من المنهج ؛ بغرض تحليل الإطار العام و تحليل العلاقات المحيطة ، و تحديد خصائص بيئتها (المرئيات - التحليل الشبكي المنطقي - صياغة الأهداف) .

و ثانيها إدارة تفاعلية ؛ تقوم بتنفيذ الجانب الإجرائي من المنهج بواسطة أربع آليات أساسية (الشورى Consultation ، المسائلة العامة النشطة Active Public accountability ، ديناميكيات السوق Market Dynamics ، التفاعلات الاجتماعية النشطة Active Interaction Social) و آليات إضافية تناسب وظيفة كل نشاط تنموي (مشاركة عامة - تخطيط - تنفيذ - إدارة - تمويل) ، من خلال مقومات أداء (مرونة - توافق وتوازن - دقة و زمن رد فعل - قدرة) ؛ تؤدي إلى تفعيل إيجابيات العلاقات المحيطة و تجنب سلبياتها ، و إشباع حاجات الإنسان المحلي المادية و الروحية ، و بما لا يؤثر بالسلب على البيئة أو يعتبر تعديا على حق الأجيال القادمة في التنمية المستدامة Sustainable Development .

و ثالثها التواجد النشط لعوامل التنمية بما يحقق التفاعل و التلاحم لتنفيذ التنمية العمرانية .

٥- منهج و مجال البحث

حيث أن الوجود في جوهره يضم جانبا ماديا و آخر معنويا ، و حيث أن التنمية العمرانية أيضا في جوهرها تضم جانبا ماديا و آخر معنويا ، و أن العلم يكشف الحقيقة المادية لظواهر الوجود و يتوصل إلى عللها القريبة ، بينما الفلسفة تكشف الحقيقة المعنوية للظواهر ، و تبحث عن عللها البعيدة .

فلقد تم استخدام كل من الأسلوب الفلسفي في البحث بغرض كشف الحقيقة المعنوية لظاهرة التنمية العمرانية و البحث عن عللها البعيدة و التي وصلت بالتنمية العمرانية في مصر إلى الحالة الراهنة ، كما تم استخدام الأسلوب العلمي لكشف الحقيقة المادية لهذه الظاهرة و التوصل إلى عللها القريبة و ذلك بما يتلاءم و طبيعة كل أسلوب في البحث .

و بناء على ما تقدم فقد تم استخدام الأسلوبين الفلسفي و العلمي على النحو التالي

أ - الأسلوب الفلسفي

و تم فيه استخدام أدوات الاستنباط من استدلال مباشر ، و قياس ، و استدلال رياضي في تحديد مفاهيم التنمية العمرانية و المتمثلة في ماهيتها و المحددات المادية و المعنوية و مؤشرات تقويمها و قياسها .

كما تم استخدام نفس الأدوات في تحديد مفاهيم الإدارة العمرانية و المتمثلة في خصائصها المورفولوجية ، و عناصرها ، و ضوابطها ، و تحليل نماذج الإدارة العمرانية . و كذلك في تحديد مفاهيم آليات الإدارة العمرانية و المتمثلة في الشورى ، المسائلة العامة النشطة ، ديناميكيات السوق ، التفاعلات الاجتماعية النشطة . و أيضا في تحديد مقومات الأداء